

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2003/64  
30 December 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

### الحقوق المدنية والسياسية

زيادة التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان المقدم وفقاً لقرار اللجنة ٤٦/٢٠٠٢

### خلاصة

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٢ الذي حثت فيه اللجنة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على استطلاع آراء مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات عن الدور الذي تضطلع به في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين.

وقد تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خمسة ردود على طلبها الخاص بتقديم المعلومات، وقد وردت هذه الردود من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية، واللجنتين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الهند ونيوزيلندا. ويرد في متن هذا التقرير ملخص لتلك الردود.

## أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٢، وهو يتضمن ملخصات للردود التي وردت من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية بشأن الدور الذي تضطلع به في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع الردود بالرجوع إلى ملفات الأمانة. كما أُدرجت في الوثيقة E/CN.4/2003/62 مقتطفات من هذه الردود تتصل بقرار اللجنة ٣٩/٢٠٠٢ بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية.

## ثانياً - ملخصات الردود

### ألف - هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

٢ - أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأنها ستضطلع، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٢، بمشروع يرمي إلى تيسير تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتصل بتعزيز الديمقراطية وتوطيدها. وأوضحت أن ضعف الثقافة الديمقراطية فضلاً عن عدم إلمام القادة السياسيين والفعاليات المؤثرة في المجتمع بالممارسات والمؤسسات الديمقراطية قد أعاقا عملية التحول نحو الديمقراطية في المنطقة. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة ندرة المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائق التي يمكن الاعتماد عليها والوصول إليها فيما يتصل بالإجراءات والممارسات الرسمية على صعيد الديمقراطية في المنطقة. ولذلك فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تسعى، في إطار جهد يرمي إلى المساهمة في تعزيز الديمقراطية في هذه المنطقة، إلى إنشاء قاعدة بيانات بشأن الديمقراطية في العالم العربي من شأنها أن تعالج وتخفف من حدة مشكلة نقص المعلومات وبالتالي تعميق العملية الجارية المتمثلة في تحقيق الديمقراطية. وستألف هذا المشروع من أربعة عناصر هي: الانتخابات الحرة والترهية والتنافسية؛ وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛ وبناء المؤسسات؛ ووضع مؤشر قياسي للديمقراطية في العالم العربي. وسيشتمل المشروع على عملية استقصاء مستمرة لبناء المؤسسات في البلدان العربية وسيوفر معلومات وموارد وتقييمات مفيدة بشأن أفضل الممارسات المتصلة بتصميم السياسات الديمقراطية وعملية بناء المؤسسات. وستتاح هذه المعلومات - بواسطة شبكة الإنترنت ونخبة من المنشورات - للحكومات والفعاليات الاجتماعية والناشطين في هذا المجال والعاملين والباحثين في ميدان التطوير السياسي. وسوف تساعد قاعدة البيانات هذه الحكومات والمجتمعات في الإلمام بالتطورات السابقة والتحديات الراهنة والفرص الممكنة بغية مساعدتها في اختيار وتصميم القواعد والإجراءات والمؤسسات المناسبة لتعميق العملية المستمرة المتمثلة في تحقيق الديمقراطية. وسيُرسى هذا المشروع أسس العمل من أجل نشر تقرير الديمقراطية العربية في المستقبل.

٣ - أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى المعاهدة الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتعترف هذه المعاهدة، في جملة أمور، بأن "مساهمات المزارعين في جميع مناطق العالم، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لا سيما في المراكز الأصلية وتلك التي تتميز بالتنوع، الرامية إلى الحفاظ على تلك الموارد وتوفيرها، تشكل الأساس لحقوق

المزارعين". وقد اعترفت الأطراف المتعاقدة بمساهمة المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والمزارعين في هذه المجتمعات في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية وتنميتها، وتعهّدت بأن تدعم المجتمعات المحلية في جهودها الرامية إلى إدارة وحفظ مواردها الوراثية النباتية. ويمكن الاطلاع على هذه المعاهدة على الموقع <http://www.fao.org/Legal.default.htm>. وفيما يتعلق بالحق في الحصول على غذاء كاف، أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، وبخاصة إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الذي سيقوم بصياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية الاختيارية لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل الأعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف وذلك في سياق الأمن الغذائي الوطني. ومن أجل مساعدة الفريق العامل الحكومي الدولي، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً إنشاء تحالف دولي لمكافحة الجوع يقوم بحشد الإرادة السياسية والخبرة الفنية والموارد المالية بحيث يتمكن كل بلد من تحقيق النجاح في خفض أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية وذلك بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥. وما برحت منظمة الأغذية والزراعة تتعاون منذ أمد بعيد مع المنظمات غير الحكومية من أجل تحسين الفعالية والإنصاف في عملية صنع القرارات تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة، وهي تسعى جاهدة إلى ضمان مراعاة مصالح جميع القطاعات الاجتماعية وإلى بناء توافق في الآراء فيما بين الجهات صاحبة المصلحة في عملية التنمية. وقد قامت المنظمة بصياغة "سياسة واستراتيجية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني". وخلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، شارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في منتدى تناول مسألة السيادة الغذائية والحق في الغذاء. كما راقبت منظمة الأغذية والزراعة عن كثب مدونة قواعد السلوك بشأن الحق في الحصول على غذاء كاف، وهي المدونة التي اعتمدها ٨٠٠ منظمة غير حكومية.

#### باء - المنظمات الإقليمية

٤- قدمت منظمة الدول الأمريكية نسخة من الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أمام المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية. وقد ناقش الرئيس في هذا الخطاب، ضمن ما ناقشه، مسألة ضرورة أن تراعي الدول الأعضاء، في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، احترام المعايير القانونية الدولية فيما تتخذه من إجراءات في مواجهة العنف وخطر الإرهاب. وأشار الرئيس إلى الدور الذي أداه الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت مؤخراً في فنزويلا. وأوضح أن الدول الأعضاء قد أقرّت في هذا الميثاق بأن الفقر وتدني مستويات التنمية البشرية يؤثران على توطيد الديمقراطية؛ وبالتالي فإن الدول الأعضاء قد التزمت بالتصدي لتحدي التنمية من خلال التشديد على "أهمية المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية والالتزام بتعزيز التماسك الاجتماعي والديمقراطية" (المادة ١٢). إلا أن اللجنة قد لاحظت أن المنطقة قد شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أزمات اجتماعية - اقتصادية. وينبغي للدول الأعضاء، منفردة ومجموعة، أن تنفذ تدابير تهدف إلى معالجة حالات التهميش الاجتماعي والعنصرية والإثني التي تعانيها شعوب المنطقة وأن تكفل لهذه الشعوب الأوضاع اللازمة لحياة كريمة، فضلاً عن تكافؤ الفرص والمشاركة في عمليات صنع القرارات. وأشار الرئيس إلى مشكلة التمييز بين الجنسين والعنف الذي تعرّضت له النساء

والفتيات في عام ٢٠٠١، وأعرب عن قلقه إزاء حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعات السكان الأصليين، والمتحدرين من أصول أفريقية، والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ولاحظ الرئيس أنه بالرغم من أن هذه المنطقة قد أحرزت تقدماً هاماً في مجال حقوق الإنسان، فإن هناك مشاكل لا تزال قائمة؛ فالسلطة القضائية في العديد من البلدان تمثل مشكلة، وتعاني الهيئات المسؤولة عن إنفاذ القوانين من نقص في التدريب، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على إقامة التوازن اللازم بين الأمن العام واحترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعات معينة لا يزال يتعين اعتبارها مجموعات مستضعفة، بما فيها النساء، والشعوب الأصلية، والمتحدرين من أصول أفريقية، والأطفال، والمعوقون. ولم تحقق المنطقة بعد المساواة الفعلية التي تُعتبر عنصراً حاسماً بالنسبة للتنمية الحرة والكاملة. ولا تزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حلماً بعيد المنال بالنسبة لقطاعات واسعة من المجتمعات في هذه المنطقة. وعلى الرغم من أن الانتخابات تُجرى بصورة منتظمة في المنطقة، فإن العديد من الديمقراطيات فيها لا تزال تعاني من ضعف المؤسسات. واستناداً إلى هذه الخلفية، رأى الرئيس أن النظام المشترك بين البلدان الأمريكية يمكن أن يُعتبر شريكاً في توسيع نطاق سيادة القانون. كما يتضمن خطاب الرئيس ملخصاً للتقرير السنوي لعام ٢٠٠١ وتقرير المقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير.

### جيم - المؤسسات الوطنية

٥- لاحظت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند أن موضوع القرار يتسم بأهمية عظيمة بالنسبة لعمل المؤسسات الوطنية التي تُسهم، من خلال ما تبذله من جهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في تعزيز الديمقراطية. وقد شددت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند على أهمية المؤسسات الوطنية كأدوات لتعزيز الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز.

٦- وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا بأن القانون الانتخابي الصادر في عام ١٩٩٣ هو التشريع الوحيد المنيع الذي يصعب إلغاؤه في نيوزيلندا لأن إلغاؤه يتطلب أغلبية الثلثين. وقال إن لهذا البلد تاريخاً حافلاً بالانتخابات الديمقراطية منذ عام ١٨٥٢، وقد كان من أول البلدان التي منحت المرأة حق التصويت وذلك في عام ١٨٩٣. كما أن الأخذ بنظام العضوية البرلمانية المختلطة التناسبية في أواسط التسعينات قد أفضى أيضاً إلى نشوء برلمان متنوع على نحو متزايد. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٩٩، قامت الحكومة التي تم تشكيلها، وقد شعرت بالقلق إزاء بعض المخالفات الإجرائية التي تم تحديدها، بعملية مراجعة للنظام الانتخابي. ونتيجة لذلك، تم إدخال بعض التغييرات من أجل ضمان المشاركة في عملية الانتخابات على نحو أكثر إنصافاً. وقد اشتمل ذلك على إلغاء القيود فيما يتصل بالأماكن التي يمكن فيها للناخبين المدرجين في قوائم الماوري الانتخابية أن يدلوا بأصواتهم، مع إتاحة المعلومات بعدد أكبر من اللغات المختلفة.